



المتعاقد مع الجهات الحكومية الحويلة يقترح إلزام الشركات الأجنبية بتعيين الخريجين الكويتيين

خصوصاً أن هناك شركات تتعاقد مع الجهات الحكومية عبر مناقصات وهي بحاجة إلى موظفين للعمل لديها حسب التخصصات الوظيفية في إدارة المشاريع. وسعيًا منا إلى خلق المزيد من الوظائف الجديدة والمساهمة في حل مشكلة البطالة والتكسب الوظيفي، لذا فإنني أقدم بالاقتراح بطلبية التالي: إلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين لديها، ويحدد مجلس الوزراء الضوابط والقرارات الخاصة بذلك.



د.محمد الحويلة

لا بد من إيجاد الحلول الحقيقية الواقعية القابلة للتطبيق والمدروسة وفق قواعد ونظم تسهم بتصحيح هذا الوضع،

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحاً برغبة بإلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين لديها وفقاً للضوابط، وجاء في مقدمة الاقتراح ما يأتي: تمثل البطالة في الكويت مشكلة حقيقية لا سيما أن نسب البطالة في ازدياد عاماً بعد عام من دون إيجاد الحلول للقضاء عليها رغم ما تمثله من مشكلة حقيقية إذا ما تركت تتفاقم فقد تتحول إلى سبب لزعزعة الاستقرار في المجتمع لما لها من نتائج سلبية على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية. لذا،

رئيس مجلس الأمة مخاطبة وزير العدل بشأن رفع الدعوى العمومية عليهم طبقاً للقانوني الجزاء والإجراءات الجزائية». وشدد على أن سلامة وأمن ابنائنا خط أحمر وأنه لن يسمح بأي تجاوز في هذه المسألة. وشرح أبل أن التهمة التي ستوجه لمن رفضوا الحضور هي رفض المخول أمام لجنة التحقيق وهو أمر خطير، والمسؤول أمامنا سياسياً هو وزير التربية، وأحمل المسؤولين للمسؤولين في وزارة التربية، خصوصاً أنه تمت مخاطبة الوزير بشأن استدعاء المسؤولين في الوزارة والمدرسة.

توفي فيها الطالب وهم مديرة المدرسة والإخصائية الاجتماعية ومشرفو الجناح والمعلمة. وبين أن اللجنة ستعدي طلب الاستدعاء مرة أخرى والطلب من وزارة التربية توضيح السبب في عدم الحضور، لأنه قد تكون هناك أسباب قهرية منعتهم من الحضور ولذلك سنعطيهم فرصة أخرى. وقال إنه بعد ذلك ستطبق اللجنة المادة 9 من اللائحة والتي تنص على أنه «إذا تخلف الشهود عن الحضور أمام اللجنة بعد إعلانهم بالطريق القانوني أو حضروا وامتنعوا عن الإجابة أو شهدوا بغير الحق فللجنة أن تطلب من

ستطلب من المجلس في جلسته المقبلة تمديد عملها لأن مدة تفويضها سنتنتهي غداً، ما يتطلب التجديد لحين الانتهاء من التحقيق. وحذر عبدالله من أنه سيتم بتفعيل المادة 9 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تجاه كل من يتخلف عن حضور الاجتماعات الخاصة بالتحقيق في قضية وفاة الطالب عيسى البلوشي والقضايا المشابهة. وقال أن اللجنة بناء على تفويض مجلس الأمة بالتحقيق في قضية الطالب المتوفى عيسى البلوشي، قامت باستدعاء مجموعة من المسؤولين في وزارة التربية وبالأخص في المدرسة التي



سامح عبد الحفيظ

تتجه لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية إلى طلب تمديد عملها بشأن التحقيق في قضية وفاة الطالب عيسى البلوشي والقضايا المشابهة. وأوضح مقرر اللجنة النائب د.خليل عبدالله في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة عقدت اجتماعها أمس لاستكمال التحقيق في وفاة الطالب عيسى البلوشي، لافتاً إلى حضور والد الطالب ومحاميه في حين تخلف عن الحضور من وجهه استدعاء من مسؤولي المدرسة. وبين عبدالله أن اللجنة



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

هايف: ما أسباب تأخير عقود صيانة محطات القوى الكهربائية وتقطير المياه؟

أسباب ومدى قانونية وضع مستشار مالي وقانوني في عقود العمالة بالرغم من وجود إدارة عقود ومناقصات وإدارة قانونية في الوزارة لتابعة أعمال العقود والمناقصات. ويرجى تزويدي بكشف إجمالي مبالغ عقود الصيانة السابقة والعقود الجديدة وبين نسبة الزيادة في كل عقد. ويرجى تزويدي بقيمة ميزانية وزارة الكهرباء والماء للسنوات من 2009 حتى 2018، وهل تم استخدام جميع المبالغ فيها، وفي حالة الإجابة بـ (لا) يرجى تزويدي بأسباب ذلك.



محمد هايف

المالي والمستشار القانوني والكافئة التي يتقاضاها والأعمال الموكلة اليهما، مع بيان

وجه النائب محمد هايف سؤالاً إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بحيث الرشيدي عن عقود أعمال الصيانة لقطاع محطات القوى الكهربائية وتقطير المياه. وطالب هايف بتزويده بالآتي: أسباب تأخير توقيع عقود أعمال الصيانة لقطاع محطات القوى الكهربائية وتقطير المياه، وما عقود الصيانة التي انتهت ولم يتم توقيع عقودها الجديدة حتى الآن؟ ويرجى تزويدي بعقد العمالة لقطاع محطات القوى وتقطير المياه، وصورة من السيرة الذاتية للمستشار

بمخاطبة الديوان لبيان ما يعادل هذه المسميات الوظيفية ومعاييرها لمسميات ديوان الخدمة المدنية من حيث (مدير إدارة - مراقب - رئيس قسم - رئيس شعبة)؟ وإذا وجدت هذه المخاطبات يرجى تزويدي بصورة عنها. 4 - إذا كانت وزارة الصحة لا ترى أن هذه المسميات من ضمن الوظائف الإشرافية فما البديل للذين يعملون بهذه الوظائف أعلى عند الترتيب لوظائف أخصائي حيث يشترط التدرج الوظيفي للموظف عند الغاظة؟ 5 - ما الإجراءات التي ستقوم وزارة الصحة باتخاذها لرفع الظلم عن هذه الفئات؟ 6 - كم عدد العاملين بوظائف (رئيس مركز - مشرف إداري) ليتم حل هذه المشكلة نهائياً؟ 3 - هل قامت وزارة الصحة

الحجرف يسأل عن إجراءات صرف بدل إشراف لبعض الوظائف في «الصحة»

والمسميات الموجودة بها منذ الإنشاء. وحيث إن وزارة الصحة لديها مسميات وظيفية خاصة بطبيعية عمل الوزارة وغير مدرجة لفظياً بديوان الخدمة المدنية ومنها (رئيس مركز - رئيس وحدة - أمين مركز - مشرف إداري)، الأمر الذي حجب أحقية العاملين بهذه الوظائف من الحصول على بدل إشراف بسبب اختلاف لفظ المسمى الوظيفي فقط عن مسميات ديوان الخدمة المدنية المشار إليها. علماً بأن طبيعة العمل لهذه الوظائف تتطلب الإشراف المباشر على سير العمل اليومي من جميع النواحي ولديها توصيف وظيفي وأعمال إشرافية بموجب القرارات الصادرة من وزارة الصحة والمشار إليها سابقاً.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 - لماذا لم يتم صرف بدل إشراف للوظائف (رئيس مركز - رئيس وحدة - أمين مركز - مشرف إداري) منذ صدور قرار مجلس الخدمة المدنية لسنة 2012 وحتى تاريخه؟ وإذا كان السبب من عدم الصرف هو عدم شمول القرار هذه المسميات لفظياً ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة تجاه ذلك لرفع الظلم عن هذه الفئات؟ 2 - ما المسميات الوظيفية التي حددتها وزارة الصحة من حيث تحديد مستوى يعادل الوظائف الإشرافية تتطلب الإشراف استحقاق بدل الإشراف بالاتفاق مع ديوان الخدمة المدنية (رئيس مركز - رئيس وحدة - أمين مركز - مشرف إداري) ليتم حل هذه المشكلة نهائياً؟ 3 - هل قامت وزارة الصحة



مبارك الحجرف

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ باسل الحمود عن الإجراءات التي ستقوم الوزارة باتخاذها لرفع الظلم عن بعض الوظائف الإشرافية وصرف بدل إشراف لها. ونص السؤال على ما يلي: نظراً لوقوع ظلم واضح على بعض الفئات الإدارية والعاملين بوزارة الصحة بشأن عدم استحقاقهم بدل إشراف بسبب عدم شمولهم بنص المادة 1 من قرار مجلس الخدمة المدنية 2012/11 حيث حدد أن من يشغل الوظائف الإشرافية يجب أن يكون المسمى الوظيفي في الهيكل التنظيمي للوزارة معتمداً واختصراً لفظياً بالمسميات التالية (مدير إدارة - مراقب - رئيس قسم - رئيس شعبة) فقط من دون مراعاة لطبيعة عمل الوزارات

العازمي يسأل جميع الوزراء عن نسبة إنجاز المشاريع في السنوات الـ 5 الأخيرة

الميزانية السنوية المرصودة منذ العام 2013/2014 حتى العام 2017/2018، وأوجه الصرف والإنفاق من الميزانية لتطوير العمل والخدمات التي تقدمها كل جهة على حدة. خطة الوزارة والجهات التابعة لكم للسنوات الأربع المقبلة متضمنة مؤشرات قياس الأداء، والمعوقات التي تواجه كل جهة على حدة لتنفيذ هذه الخطة. نسبة تلافي ملاحظات ديوان المحاسبة في السنوات الثلاث الماضية وما الملاحظات التي لم يتم تلافيها في كل جهة.



حمدان العازمي

الخمس السابقة ونسبة الإنجاز في الخطة متضمنة مؤشرات قياس الأداء.

وجه النائب حمدان العازمي سؤالاً مشتركاً إلى جميع الوزراء بشأن خطة الحكومة في السنوات الأربع المقبلة ونسبة الإنجاز في السنوات الخمس الأخيرة. وقال العازمي في سؤاله: ما كان الإنجاز الحكومي محط انتقاد من غالبية الأوساط النيابية والشعبية، وملاحظات ديوان المحاسبة والجهات الرقابية تتكرر كل عام في جميع الجهات الحكومية، يرجى التكرم بتزويدي بالآتي: خطة الوزارة والجهات التابعة لكم خلال السنوات

خلال ندوة جمعية التدريس «القرض الحكومي.. ضريبة مؤجلة» عبدالله: لا إشكالية في الاقتراض وهناك خلل حكومي في تصحيح مسار الميزانية

للكويت والسياسة النقدية في الكويت مستقرة واقتراضاً 3 فرضيات أساسية للاقتراض وهي أن سقف الميزانية كمصرفات لن يزيد على 20 مليار دينار سنوياً وأن سعر برميل النفط في العشر سنوات القادمة سيرتفع وأن تكلفة فائدة الاقتراض أقل من نسبة عوائد الاحتياط العام وهي فرضيات غير منطقية من وجهة نظر الجمعية.



د.خليل عبدالله و د.أبراهيم الحمود و عبد الوهاب الرشيد و د.أنور الشريعان و د.عبدالله سهر

موضحاً أن اقتراض ان سقف الميزانية لن يزيد على 20 مليار دينار يعتبر اعترافاً ضمناً من الحكومة بأنها لن تكون قادرة على توظيف الأجيال القادمة وحل القضية الإسكانية، وعدم القدرة على تقديم دعم للماء والكهرباء والإنفاق الاستثماري، مشيراً إلى أن فرضية ارتفاع أسعار النفط مستقبلاً غير منطقية بسبب انخفاض أسعار النفط بنسبة 78/ في السنوات الماضية. موضحاً أن جميع الدول حالياً اتجهت نحو الطاقة البديلة، مشيراً إلى أن فرضية تكلفة فائدة الاقتراض أقل من العائد ليس منطقياً للتعامل مع احتياجات دولة. وأكد الرشيد أن معركة الحكومة اليوم ليست معركة اقتراض وإنما معركة الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية الحقيقية، مؤكداً ضرورة الاعتراف بوجود اختلالات في ميزانية الدولة والاعتماد على مصدر وحيد ناضب وهو النفط. ولفت الرشيد إلى ضرورة أن يتحمل القطاع الخاص جزءاً من المسؤولية، لا سيما أن الدولة أصبحت مسطربة ومهيمنة على كافة القطاعات. ومن ناحية، أشار استاذ الاقتصاد والتأطيق الرسمي باسم جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د.أنور الشريعان إلى أن أغلب دول العالم تلجأ إلى الاستدانة، موضحاً أن الحكومة هي المهيمنة على الاقتصاد الكويتي بنسبة 90/ والإشكالية ليست في القرض وإنما في قدرة الدولة على سداد القرض والتعامل مع فوائده أو ما يسمى بخدمة الدين خلال فترة من الزمن.

وذكر عبدالله، ونكر عبدالله أنه من حيث المبدأ لم تكن هناك إشكالية في الاقتراض ولكن هذا لا يعني وجود خلل في سلوك الحكومة في تصحيح مسار الميزانية، ووافقنا في اللجنة المالية بشروط وضوابط أونها الإ تكون قيمة القرض أعلى بنسبة 60/ من الناتج القومي للدولة، وأن تقدم تقارير نصف سنوياً لمجلس الأمة عن حالة القروض، والعهد، ونكر عبدالله أنه من حيث المبدأ لم تكن هناك إشكالية في الاقتراض ولكن هذا لا يعني وجود خلل في سلوك الحكومة في تصحيح مسار الميزانية، ووافقنا في اللجنة المالية بشروط وضوابط أونها الإ تكون قيمة القرض أعلى بنسبة 60/ من الناتج القومي للدولة، وأن تقدم تقارير نصف سنوياً لمجلس الأمة عن حالة القروض، وألا يكون القرار فردياً بيد وزير المالية في الاقتراض بل تكون هناك كلمة للبنك المركزي والهيئة العامة للاستثمار ولجنة الدين العام بوزارة المالية وديوان المحاسبة، ووعداً بأن يتم وضعه في المذكرة التفسيرية في القانون. وأضاف: خرج التقرير من لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة بالتصويت على القانون في مجلس الأمة ولكن جاء بعض النواب في لجنة الميزانيات وطالبوا بأن يتم الاستماع لرأي اللجنة، وقدم طلب من مجموعة نواب بحالة التقرير قبل التصويت عليه وبصبح نافذاً كقانون ويتيح للحكومة الاقتراض بأن يذهب التقرير إلى لجنة الميزانيات لإبداء الرأي ولكن حتى الآن لم تتم مناقشة هذا الأمر داخل مجلس الأمة. وختم بالقول: اعتقد أن هناك من لا يريد لهذا القانون أن يذهب إلى لجنة الميزانيات، مشدداً على ضرورة التركيز على الإصلاح الاقتصادي بشكل شامل.

وأشار الحمود إلى أن القرض له آثار ثقيلة على مالية الدولة، مشدداً أن على مجلس الأمة قبل حسم القرض العام تفضيلاً وهل القرض العام خارجي أم داخلي وبالعملة المحلية أم بالدولار أم باليورو؟ وما هو حجم خدمة القرض العام من إصدار ومولات وسمرة وتأمين؟ بالإضافة إلى مدة العقد وما هي نسبة الفائدة وطرق تمويل الدين العام وهل ستنشئ ميزانية خاصة أم تدرج اعتمادات السداد من الميزانيات المتعاقبة؟

وأشار الحمود إلى أن القرض له آثار ثقيلة على مالية الدولة، مشدداً أن على مجلس الأمة قبل حسم القرض العام تفضيلاً وهل القرض العام خارجي أم داخلي وبالعملة المحلية أم بالدولار أم باليورو؟ وما هو حجم خدمة القرض العام من إصدار ومولات وسمرة وتأمين؟ بالإضافة إلى مدة العقد وما هي نسبة الفائدة وطرق تمويل الدين العام وهل ستنشئ ميزانية خاصة أم تدرج اعتمادات السداد من الميزانيات المتعاقبة؟

مشاورتك في كل شيء

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة اللغيصم الكرام

والنائب السابق
سلطان جدعان اللغيصم

توفاة المغفور له بإذن الله تعالى
الشيخ / نجم عبد الله اللغيصم

تعهد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ

للبيع بالجملة فقط

قطع غيار غير مستعملة
لتنشيلة واسعة
من الإلكترونيات

بسعر مغري

لمزيد من المعلومات والاستفسار يرجى الإتصال على:

66108590